سياسة دعم أسعار الطاقة في الجزائر: هل هي لتحقيق العدالة الاجتماعية أم لتكريس الظلم الاجتماعي؟ –دراسة استقصائية على عينة من الأسر الجزائرية–

أبوبكر حنصال* ، العجال عدالة**

الإرسال: 2019/09/03

القبول: 2019/10/15

النشر: 2019/11/20

ملخص : تهدف هذه الدراسة الى إبراز أثر سياسة دعم أسعار المنتجات الطاقوية على تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع في الجزائر، ولأجل هذا قمنا بدراسة ميدانية على عينة من الأسر الجزائرية (500 أسرة) بهدف مقارنة مستويات دخلهم نسبة الى نفقاتهم الاستهلاكية الشهرية على مختلف المنتجات الطاقوية المدعمة أسعارها.

لقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن أصحاب الدخل المرتفع من أفراد العينة المستقصاة هم من ينفقون أكثر على المنتجات الطاقوية، ما مكننا من القول بان هذه السياسة المطبقة بصفتها الحالية في الجزائر تنطوي على قدر كبير من الاجحاف في حق فئات المجتمع من ذوي الدخل الضعيف والفقراء لكون أن معظم منافعها تؤول للفئات الأكثر دخلا على حساب الفئات الأدنى، مما يستوجب على الحكومة الحالية البحث في آليات وسبل أكثر موائمة تتوافق وتحقق شروط العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

الكلمات المفتاحية : سياسة دعم الأسعار، دعم أسعار الطاقة، العدالة الاجتماعية.

تصنيف JEL : H71, H57 , P29

Energy Subsidies in Algeria: Is it to achieve social justice or to perpetuate social injustice? - Survey on a sample of Algerian families.–

Abstract: This study aims to highlight the impact of the policy of subsidizing the prices of energy products on achieving social justice among members of society in Algeria, To this end, we conducted a field study on a sample of Algerian households (500 households) in order to compare their income levels relative to their monthly consumption expenditure on various energy products subsidized prices.

The results of this study showed that the high income earners of the surveyed sample spend more on energy products, which enabled us to say that this policy applied in its current situation in Algeria is a great deal of prejudice against low-income and poor segments of society because Most of its benefits go to the most income groups at the expense of the lower categories, which requires the current government to look at more appropriate mechanisms and ways that are compatible with the requirements of social justice among members of society.

Keywords : subsidy policy, energy subsidies, Social Justice.

JEL Classification : P29, H71, H57

* طالب دكتوراه، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، hansal_aboubakr@outlook.fr،..... (المؤلف المرسل)

** أستاذ التعليم العالي، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، laadjal.adala@univ-mosta.dz

1. مقدمة:

تعتبر سياسة دعم الأسعار في الجزائر جزء لا يتجزأ من العقد الاجتماعي للدولة، حيث تتكفل بدعم أسعار العديد من السلع والخدمات الاساسية بصورة صريحة، بتحميل نفقات هذا البند من الدعم على عاتق الميزانية العامة للدولة مثل دعم أسعار الحبوب والحليب ...الخ، أو بصورة ضمنية، بتخلي الدولة عن جزء جد مهم من ايراداتها ومثال ذلك دعم أسعار الطاقة مثل الوقود الكهرباء والغاز الطبيعي التي تمثل النسبة الاكبر من مجموع مخصصات الدعم المقدم من قبل الدولة الجزائرية.

هذا ما جعل تركيزنا في هذه الدراسة ينصب حول موضوع دعم الطاقة وانعكاساته على تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع نظرا لوجود عدة اعتبارات لعل من أهمها، ذلك المسعى المكلف جدا لمخصصاته بيد أنه أصبح يمثل في المتوسط ما مقداره 10 بالمائة من الناتج المحلي الخام، ناهيك عن الطريقة التي تنتهجها الدولة في تطبيقها لهذه السياسة والتي تتلخص أساسا في كون أن هذا الدعم يستفيد منه الأغنياء والفقراء على حد سواء ودون تمييز، كما يستفيد منه الأجانب المقيمون وحتى الدول المجاورة عبر شبكات التهريب، وبالتالي أصبح كحجر عثرة أو كالمرض المستعصي شفاءه في وجه الحكومات المتعاقبة الأمر الذي أدى بنا إلى طرح **التساؤل التالي**:

ما مدى تطابق واستجابة سياسة دعم أسعار الطاقة المطبقة بشكلها الحالي في الجزائر لمبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع ؟

كإجابة مبدئية على هذا التساؤل قمنا بصياغة الفرضية التالية:

سياسة دعم أسعار الطاقة المطبقة بشكلها الحالي في الجزائر أكثر انحيازية للأغنياء منه للفقراء.

أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية دراستنا هذه في ابراز دور سياسة دعم أسعار الطاقة ومدى مساهمتها في تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع في الجزائر، وذلك في ظل الاراء المؤيدة لفكرة عدم كفاءة هذه السياسة نظرا لتسببها في عدة تشوهات لعل من أهمها انحيازها للأغنياء على حساب الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل.

أهداف الدراسة تهدف هذه الدراسة إلى:

- بيان الوضع الحالي لسياسة دعم اسعار الطاقة في الجزائر؛
- مناقشة وتحليل بعض الادلة الدامغة لعدم استجابة سياسة دعم أسعار الطاقة لمبادئ تحقق العدالة الاجتماعية؛
- تقديم بعض التوصيات الهادفة الى تحسين كفاءة وفعالية نظام الدعم بصفة عامة في الجزائر.

منهج الدراسة:

بناءا على طبيعة هذه الدراسة تم استخدام كل من المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي نظرا لاعتمادنا على اداة الاستبيان مستعينين ببعض الأدوات الاحصائية المناسبة لتحليل المشكلة قيد الدراسة.

تقسيمات الدراسة:

قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى جانبين نظري وتطبيقي حيث تناولنا في الجانب النظري كل من الدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة بموضوع البحث، ثم فيما بعد قمنا بعرض الاطار المفاهيمي لسياسة دعم أسعار الطاقة، بالاضافة الى تناولنا لواقع ومنهجية تطبيق هذه السياسة في الجزائر مع تركيزنا على ابراز أهم آثارها وانعكاساتها على كل من الوضعين

الاقتصادي والاجتماعي أما في الجانب التطبيقي منها، فتناولنا فيه الدراسة الميدانية أين قمنا باستقصاء آراء عينة من الأسر الجزائرية بالاعتماد على بعض المتغيرات ذات العلاقة بهذه السياسة.

2. الاطار النظري

1.2. الدراسات السابقة

بغرض إنجاز هذه الدراسة تم التقيد ببعض الدراسات السابقة ذات الصلة والعلاقة الوطيدة بموضوع البحث، وهو ما سنحاول التعرض له بإيجاز في هذا العنصر بتناولنا لأهم الدراسات السابقة التي تم التركيز عليها في اعدادنا لهذا البحث وذلك فيما يلي:

- **رضا عيسى وآخرون، سنة 2015 " دعم الطاقة لغير المستحقتين استمرار دعم الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة: استنزاف للموارد ومحاباة للأغنياء، الصادر من قبل المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مصر**. سلطت هذه الدراسة الضوء على مدى انحراف إستراتيجية دعم الطاقة للقطاع الصناعي في مصر للأهداف التي وضعت لأجلها وانعدام أي منطق يخدم الصالح العام من وراء اعتمادها، حيث توصل الباحث إلى نتائج جد مهمة مردها أن شركات الأسمنت والأسمدة النيتروجينية في مصر تحقق أرباحا جد عالية مقارنة بنظيراتها على مستوى العالم ما جعلها تتفوق في أرباحها على كثير من الشركات، والفضل في كل هذا يعود بشكل مباشر إلى الدعم السخي الموجه للطاقة في مصر دونما فائدة تعود على الاقتصاد توازي هذا الدعم سواء في شكل ضرائب أو فرص تشغيل أو عرض هذه المنتجات بأسعار مخفضة للمستهلك المحلي.

ما سمح لنا من خلال هذه الدراسة الخروج بنتيجة مردها أن الدعم غير الانتقائي وغير الموجه لمستحقيه الفعليين سيتسرب دونما أدنى شك الى جهات وفئات أخرى وبخاصة تلك الصناعات ذات الكثافة في استهلاك الطاقة التي ستحقق من وراءه ميزة تنافسية على حساب الاهداف التي وضعت لأجلها وهو ما سيساهم في زيادة استنزاف خيرات البلد وتركيزها في يد الأقلية القليلة من أفراد المجتمع، ناهيك عن الاختلالات التي تتسبب فيها على مستوى الموازنة العامة للدولة في مصر؛ وهو مانجده صورة طبق الاصل لما هو معمول به في الجزائر، حيث تستفيد كبرى الشركات وغير المستحقين من حصص جد معتبرة من الدعم على حساب الطبقات الهشة من أفراد المجتمع وأصحاب الدخل الضعيف.

- **دراسة عمرو عادلي، سنة 2012 " دعم الطاقة في الموازنة المصرية نموذجا للظلم الاجتماعي " الصادر من قبل المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مصر**. تقدم هذه الدراسة عدة أدلة لا تدع مجالا للشكل في أن استمرار تقديم الدعم الهائل للصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة يجافي الفعالية الاقتصادية من ناحية ولا يستهدف اعتبارات العدالة الاجتماعية وتحسين أحوال الفقراء والمهمشين من ناحية أخرى. مستدلا بعرض بعض الأرقام التي تخص حجم الدعم المقدم للطاقة في موازنة 2011/2012 والذي ناهز ما مقداره 6.31% من الناتج المحلي الخام و 19.27% من الانفاق العام، ما يمثل ما نسبته 182% من الانفاق على التعليم، و407% من الانفاق على الصحة. كما اشارت الى ان تكلفة دعم الطاقة في مصر تلتهم نصيب الاسد من الدعم الحكومي بنسبة بلغ متوسطها 72% من إجمالي الدعم. وهو ما سيحتم ويلزم الحكومة المصرية طوعا أو كرها عن التخلي عن هذه السياسة المطبقة بشكلها الحالي والبحث في ايجاد سبل أخرى وبدائل تتبناها تكون أكثر نجاعة وفعالية مما هو عليه في الوقت الحاضر مع التركيز أكثر على المشاريع الاكثر دعما للفقراء ومحدودي الدخل من أفراد المجتمع عن الطريق القيام بإصلاحات جذرية لهذه السياسة يكون الهدف من ورائها تحقيق شروط الكفاءة والحكامة والفعالية في تسيير موارد الدولة.

- دراسة " **Christopher J. Holton** " نشرت في سبتمبر **2012** والتي جاءت بعنوان " **What are the effects of fossil-fuel subsidies on growth, the environment, and inequality?** " وهي عبارة رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، بكلية الاقتصاد، **جامعة نوتنغهام. ببريطانيا**. كان الغرض من هذه الدراسة التطبيقية قياس آثار إعانات الوقود الاحفوري على كل من النمو والبيئة وتحقيق عدم المساواة من خلال اعتماد الباحث على القياس الاقتصادي في اخراجها، مما سمح له بالوصول الى عدة نتائج جد معتبرة، لعل من اهمها استنتاجه بأن الفرضية القائلة بأن دعم استهلاك الوقود الأحفوري يقلل من عدم المساواة في الدخل محققة حسب نتائج هذه الدراسة القياسية حيث توصل إلى أن دعم الطاقة يفشل عمومًا في إظهار أية أهمية في الحد من عدم المساواة بين أفراد المجتمع. هذا ما مكننا من طرح عدة تساؤلات تخص الجدوى من استمرار اعتماد الحكومات المختلفة وبخاصة دول العالم الثالث على هذا النوع من السياسات وإعطائها الغطاء الشرعي باعتبارها تهدف الى القضاء على الفرقات الاجتماعية وتساهم بصفة كبيرة في تحقيق أسس العدالة الاجتماعية بين افراد المجتمع.

2.2. مفاهيم عامة حول سياسة دعم اسعار الطاقة

1.2.2. تعريف سياسة دعم الاسعار (ابراهيم الورد، 2016):

هي مجموع الاجراءات التي تؤدي بالنتيجة الى ابتعاد الاسعار الجديدة (المتداولة) عن الاسعار الاصلية بمستوى ادنى او اعلى من الاسعار الحقيقية وذلك حسب وسيلة وهدف الدعم المطلوب، وتنقسم الى نوعين :

- **السياسة الموجهة لدعم المستهلك** وهدفها تحقيق مبدأ حمايته من خلال مراعاة القوة الشرائية لدخله والحفاظ على مستوى معيشته.
- **السياسة الموجهة لدعم المنتج** وهدفها اقرار اسعار المنتج بمستوى معين وإضافة هامش ربح مشجع له للقدرة على الاستمرار بالإنتاج والمحافظة على مستوى دخل مناسب له.

2.2.2. تعريف سياسة دعم أسعار الطاقة:

سنعتمد في تعريفنا لهذه السياسة على تعريف وكالة الطاقة الدولية (IEA) والذي تعتبره على أنه "أي إجراء حكومي يتعلق أساسا بقطاع الطاقة ينتج عنه خفض تكلفة إنتاج الطاقة عن طريق الزيادة في السعر الذي يتلقاه منتجو الطاقة أو التخفيض من السعر الذي يدفعه مستهلكوها "(OECD, 2014, p. 18) . وبعبارة أخرى يكون هناك دعم عندما تكون أسعار الطاقة في السوق المحلية أقل من أسعارها في السوق العالمية.

إذا فدعم أسعار الطاقة يتضمن كل من دعم الأسعار عند الاستهلاك وعند الإنتاج حيث ينشأ **دعم الاستهلاك** عندما تكون الأسعار التي يدفعها المستهلكون من قبل الشركات أقل من سعر مرجعي ما (الدولي، 2016، صفحة 05). بينما ينشأ **دعم الإنتاج** عندما تكون الأسعار التي يتقاضاها المنتجون أعلى من هذا السعر المرجعي (CLEMENTS, 2013, p. 06)، ففي حالة منتجات الطاقة المتداولة عالميا يكون السعر الدولي هو الأساس في تحديد السعر المرجعي المستخدم في حساب الدعم أما في حالة المنتجات غير المتداولة غالبا كالكهرباء فيتحدد السعر المرجعي الملائم على أساس السعر الذي يعيد للمنتج المحلي التكلفة التي يتحملها بما في ذلك العائد على رأس المال وتكلفة التوزيع (CLEMENTS, 2013, p. 06)، حيث يصطلح على هذا المنهج المستخدم لقياس حجم الدعم **بمنهج فجوة السعر** أين يشيع استخدامه في التحليلات التي تجريها معظم الهيئات الدولية (فتوح و القطيري، 2012، صفحة 47) (يقارن نهج فجوة السعر بين السعر الملاحظ لسلعة أو خدمة ما وبين سعر معياري أو مرجعي معين. تقدر

المنظمات الدولية مثل وكالة الطاقة الدولية والبنك الدولي اعتمادها في تعريف حجم دعم أسعار الطاقة على أساس الفرق الموجود بين أسعار الوقود في الأسواق العالمية والأسعار المتداولة محليا).

3.2. منهجية وواقع سياسة دعم أسعار الطاقة في الجزائر

يرتبط دعم الطاقة في الجزائر بدعم كل من الوقود، الكهرباء والغاز الطبيعي التي تتحدد أسعارها بأدنى من قيمتها السوقية وذلك عن طريق مراسيم تنفيذية تتضمن تحديد أسعار وهوامش الربح عند كل من الانتاج البيع والتوزيع لمختلف المنتجات الطاقوية. وهو ما يصطلح عليه بالتسعير الإداري وفق آلية تثبيت الأسعار أو تحديد هوامش الربح لبعض المنتجات الأساسية ذات الاستهلاك الواسع كما ورد في نص المادة 05 من الامر 03/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المعدلة والمتممة بالقانون 05/10 الصادر في 15 أوت 2010 والمتعلق بالمنافسة؛ ففي حالة الوقود مثلا يتم تثبيت أسعاره في كل نقطة من نقاط سلسلة التوريد من الإنتاج إلى التكرير إلى التوزيع ونفس الشيء بالنسبة لباقي منتجات الطاقة من كهرباء وغاز طبيعي؛ هذا ما جعل الأسعار النهائية لمنتجات الطاقة في الجزائر تعتبر من بين الأدنى في العالم على الرغم من أن قوانين المالية لسنوات 2016. 2017. 2018 شهدت بعض الزيادات في قيمة الضرائب على الوقود التي كانت مجمدة منذ سنة 2005 (كما هو مبين في الجدول رقم 01 أدناه) إلا ان أسعارها لا تزال تقل بكثير عن تكاليف العرض مما جعل العديد من الشركات العمومية مثل شركة سونلغاز (**SONELGAZ**) المكلفة بإنتاج نقل وتوزيع الغاز الطبيعي والكهرباء وشركة نفطال (**NAFTAL**) المكلفة بتوزيع الوقود من بين الشركات التي تعاني من عجز مالي وهيكلي مستدام. وفيما يلي عرض لأهم المراسيم التنفيذية التي تحدد أسعار بعض المنتجات الطاقوية عند كل من الانتاج والتوزيع للمستهلكين.

- **أسعار بيع النفط الخام عند الانتاج:**

حددت أسعار البيع وفق المرسوم التنفيذي رقم 05-17 المؤرخ في 12 يناير 2005 المعدل والمتمم وفق المرسوم التنفيذي 06-06 المؤرخ في 09 يناير 2006. والمرسوم التنفيذي رقم 07-60 المؤرخ في 11 فيفري 2007 كما يلي : عند دخول النفط الخام المصفاة باستثناء مصفاة أدرار بـ 12.043,39 دج/الطن. أما سعر بيع النفط الخام عند دخوله مصفاة أدرار بـ 11.006,06 دج/الطن.

- **أسعار البيع عند الانتاج للغاز الطبيعي:**

حددت أسعار البيع الداخلي وفق مرسوم تنفيذي رقم 05-128 مؤرخ في 15 ربيع الأول عام 1426 الموافق لـ 24 أبريل سنة 2005، والمتضمن تحديد أسعار البيع الداخلي للغاز الطبيعي بالإضافة الى المرسوم التنفيذي رقم 10-21 الذي يحدد كيفيات وإجراءات ضبط سعر بيع الغاز دون رسوم في السوق الوطنية (الجريدة الرسمية رقم 04 المؤرخة في 17 جانفي 2010) كما يلي : **عند إنتاج الكهرباء والتوزيع العمومي بـ** 780دج لكل 1000 متر مكعب؛ **للمستهلكين الصناعيين بـ** 1560 دج/1000 متر مكعب؛ أما **عند توليد الكهرباء من قبل منتج للكهرباء** لا يملك شبكة نقل الغاز و/أو الكهرباء **بـ** 1560 دج/1000 متر مكعب.

- **أسعار البيع لبعض المنتجات الطاقوية للمستهلكين:** كما سنوضحه في الجدول الموالي

الجدول (1). أسعار بيع بعض المنتجات الطاقوية

المنتجات / اسعار البيع إلى المستهلكين بالدينار جزائري	2015	2016	2017	2018
1لتر من البنزين الممتاز	23.00	31.42	35.72	41.97
1لتر من البنزين العادي	21.20	28.45	32.69	38.95
1لتر من البنزين بدون رصاص	22.60	31.02	35.33	41.62
1لتر من غاز أويل (المازوت)	13.70	18.76	20.42	23.06
1لتر من الفيول الثقيل	10	10	10	10
حمولة 13 كغ من غاز البوتان الموضب	200	200	200	200
حمولة 35 كغ من غاز البوتان الموضب	400	400	400	400

المصدر: (التجارة، 2017)

من خلال بيانات الجدول الذي يمثل لنا أسعار أهم المنتجات الطاقوية المتداولة في الجزائر والذي من خلاله يمكن ملاحظ أن هذه الأسعار بعيدة كل البعد عن الأسعار الحقيقية المتداولة في الأسواق العالمية لنفس المنتجات فسعر اللتر الواحد من البنزين في الجزائر على سبيل المثال تبلغ قيمته بالعملة الصعبة 0.35 دولار امريكي في حين تبلغ قيمته في الصين بمقاطعة هونغ كونغ 2.28 دولار أمريكي أعلى بستة أضعاف سعره في الجزائر ويقدر سعره في إيطاليا والدنمارك بـ 1.73 دولار أمريكي أعلى بخمسة أضعاف سعره في الجزائر وهو ما جعلها تحتل المرتبة الرابعة من بين 174 دولة من دول العالم الأرخص سعرا للبنزين (globalpetrolprices، 2019)، وهذا كله مرده الى الدعم السخي الذي تقدمه الدولة الجزائرية لهذا البند من الدعم.

4.2. تقديرات دعم الطاقة في الجزائر مقارنة بمتوسط الدعم في العالم

لمعرفة مكانة سياسة دعم أسعار الطاقة في الجزائر سنقوم بمقارنة مرجعية تخص مستوى الدعم في الجزائر مقارنة بمتوسط مستوى الدعم في العالم كنسبة مؤوية من الناتج المحلي الخام وهذا بالاستعانة ببيانات الجدول الموضح أدناه.

الجدول (2): واقع دعم أسعار الطاقة في الجزائر مقابل متوسط الدعم في العالم

(% من الناتج المحلي الخام) لسنتي 2013 و 2015.

	العالم		الجزائر	
	2013	2015	2013	2015
❖ الدعم قبل الضرائب	0,4	0,7	7,36	3,69
❖ الدعم بعد الضرائب*	6,5	6,5	13,8	10,01

المصدر : (IMF, 2015)

* اعانات ما بعد الضرائب تمثل مجموع الدعم قبل الضرائب مضاف إليه كل الآثار السلبية الناتجة عن الدعم

من خلال قراءتنا لأرقام الجدول المبين أعلاه يتضح لنا جليا أن الدولة الجزائرية تعتبر من بين أكبر الدول المدعمة لأسعار الطاقة مقارنة بمستوى متوسط الدعم في باقي دول العالم حيث بلغ معدل دعم المنتجات البترولية في الجزائر سنة 2013 ما نسبته 13.8 % من الناتج المحلي الخام وهو كما هو ملاحظ معدل جد مرتفع مقارنة بمتوسط الدعم على

المستوى العالمي في نفس السنة أين بلغ 6.5%. في حين بلغت نسبته في الجزائر سنة 2015 مامقداره 10.01 % منخفضا بنسبة جد معتبرة مقارنة بسنة 2013 هذا الانخفاض في مستوى الدعم راجع بدرجة كبيرة الى الانخفاض الكبير التي شهدته أسعار النفط على مستوى الأسواق العالمية وهو ما انعكس بالإيجاب على مخصصات دعم الطاقة في الجزائر. أنظر الشكل 01 الموالي.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول 01 .

الشكل (1): تقديرات حجم دعم أسعار الطاقة في الجزائر ومتوسط الدعم في العالم (بالمائة من الناتج المحلي الخام) لسنتي 2013 و2015.

أهم ما يمكننا ملاحظته من خلال الشكل الموضح أعلاه هو الارتفاع الكبير الذي تشهده معدلات دعم الطاقة في الجزائر بالنسبة المؤوية من الناتج المحلي الخام مقارنة بما هو عليه متوسط معدل دعم الطاقة على المستوى العالمي.

5.2. دعم الطاقة في الجزائر مسعى مكلف جدا

ينتج عن التكلفة المتزايدة لبرامج دعم الطاقة سواء بفعل الزيادات المستمرة في مستويات استهلاك الطاقة بسبب الزيادة في الطلب الداخلي او بسبب الارتفاعات المسجلة في الأسعار العالمية للنفط العديد من الإختلالات الاقتصادية والمالية، فتحمل الدولة لتكاليف هذه البرامج رغم عدم كفاءتها أصبح يثقل كاهل الموازنات العامة ويهدد مستويات الانضباط المالي والاستدامة المالية بها هذا من جانب ومن جانب آخر تؤدي برامج الدعم إلى زيادة إختلالات موازين المدفوعات مما تلقي بذلك المزيد من الضغوط على أسواق الصرف الأجنبي وبالتالي تؤثر سلبا على مستوى الاحتياطات الدولية وعلى قيمة العملة المحلية. حيث واجهت عدة دول ومنها الجزائر صعوبات مالية كبيرة نظرا للاستمرار في تمويل برامج دعم الطاقة مرتفعة التكلفة ففي حالة الجزائر وبالنظر الى قيمة مخصصات دعم الطاقة وعجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الخام خلال الفترة الممتدة من 2012 الى 2017 يمكننا وبوضوح ملاحظة درجة العبء الملقى على كاهل الدولة من أجل المحافظة على مكسب توفير منتجات الطاقة بأسعار منخفضة كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول (3): مخصصات دعم الطاقة وعجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2012-2017.

السنة	دعم أسعار الطاقة كنسبة من الناتج المحلي الخام	عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الخام
2012	11,93	-4,4
2013	12,5	-0,4
2014	8,06	-7,3
2015	7,7	-15,2
2016	7,2	-13,4
2017	7,9	-3,2

المصدر: (DGPP، 2017)

من خلال قراءتنا لأرقام الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الخام كانت أقل من نسبة دعم أسعار الطاقة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2014 ثم شهد هذا العجز ارتفاعا كبيرا نظرا للانخفاض الشديد الذي شهدته الأسواق النفطية في هذه الفترة كما سبق وان أشرنا مما عمق أكثر من نسبة العجز في ميزانية الدولة. الشكل الموالي يبرز لنا ذلك بوضوح.

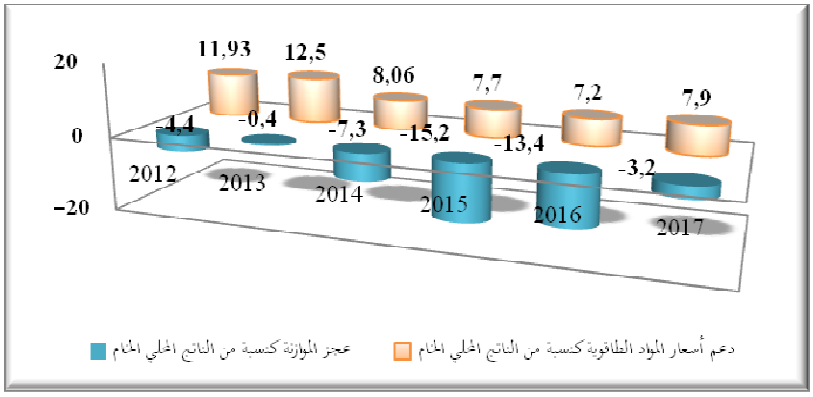

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول 02

الشكل (2): مخصصات دعم الطاقة وعجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2012-2017

6.2. الانعكاسات على العدالة الاجتماعية

قبل أن نتعرض بالتحليل والدراسة لأهم انعكاسات سياسة دعم أسعار الطاقة على مستوى العدالة الاجتماعية في الجزائر وإبراز مدى توافق هذه السياسة مع الاهداف التي وضعت لأجلها ارتأينا أولا أن نعرج على مفهوم العدالة الاجتماعية مع ذكر أهم شروطها وأسس تحققها كي تتضح لنا الصورة بشكل جيد وذلك من خلال مايلي:

أ. **مفهوم العدالة الاجتماعية**

وردت عدة تعاريف لضبط هذا المفهوم نذكر منها تعريف الفيلسوف الامريكي **جون رولز** " john RAWLS" الذي يعد الأكثر شيوعا وشمولا حيث عرفها بأنها " **تمتع كل فرد من أفراد المجتمع بالمساواة في**

الحصول على الفرص المتاحة للفئات المميزة " فالعدالة الاجتماعية حسب مفهومه ما هي إلا عبارة عن نظام اجتماعي اقتصادي يهدف الى تذليل وإزالة الفوارق الاقتصادية بين طبقات المجتمع الواحد شريطة أن تتحقق وفق مبادئ المعاملة العادلة وتوفير الحصة التشاركية من خيرات المجتمع للجميع (صلاح، 2005، صفحة 118).

إضافة الى هذا التعريف تعرضنا لبعض الأدبيات التي ثير عدة قضايا تختلف باختلاف المفكرين والكتاب وانتماءاتهم ومعتقداتهم وتنبثق عن مفهوم العدالة الاجتماعية ألا وهي (الحديدي، 2019):

- **أولا قضية المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص:** وهذا بتحقيق المساواة فى المجتمع وتقليل الظلم والاستغلال الاجتماعيين الى أقصى حد ممكن، وفى هذا الإطار ينبغى الإشارة الى نظرية **جون رولز** حول تطبيق العدالة الاجتماعية أين قدم طرحاً لأنواع المساواة التى يجب أن تُحقق داخل الدولة وهما المساواة الاقتصادية والاجتماعية حسب معيار الاستحقاق بين جميع أفراد فى المجتمع.
- **ثانيا قضية الضمان الاجتماعى:** والذي يُعد من أبرز السمات التى تتميز بها معظم نظم الحكم الحالية باعتباره أحد الأركان الأساسية للعدالة الإجتماعية، نظرا لإشتماله على الحق فى الحصول على استحقاقات وضمانات مادية وغير ذلك من الضمانات، وفلسفة ذلك هو محاولة ربط نسيج الشعب وتقليل الفجوات بينهم دون تمييز، كما يتضمن تقديم مساعدات مالية الى الأفراد الأكثر احتياجاً فى المجتمع وتقديم الرعاية الصحية الجيدة لهم وكفالة الأفراد من طبقات المجتمع الفقيرة والمحدودة الدخل.
- **ثالثا قضية التوزيع العادل للموارد:** إن العدالة الاجتماعية تعنى بالتوزيع العادل للموارد والأعباء من خلال نظام الأجور، الدعم والتحويلات الاجتماعية ودعم الخدمات العامة (الصحة والتعليم)، وإصلاح هيكل الأجور والدخول الذي يتم من خلاله تحديد المستوى المعيشي للعاملين بأجر، والذي يعكس بصورة أو بأخرى توزيع القيمة المضافة المتحققة في العملية الإنتاجية بين أرباب العمل والعاملين لديهم وتوزيع الأعباء الضريبية حسب نسب الاستحقاق ودون تمييز على كافة شرائح المجتمع؛ بالإضافة لوجود عنصر مهم للغاية فى تحقيق التوزيع العادل للموارد والثروة ألا وهو الدعم السلعى لبعض المنتجات الاساسية ذات الاستهلاك الواسع الموجهة للفقراء ومحدودي الدخل وإعتبار ذلك حقهم المشروع من موارد الدولة شريطة تأطير هذه السياسة وفق آليات تضبطها وتتحكم فيها وتجعلها موجهة لمن هم فعلا في حاجتها.

من خلال ما تقدم نستنتج أن العدالة الاجتماعية كمفهوم تقوم على عدة ركائز أساسية وهي المساوات، تكافؤ الفرص، تحقيق مستوى مقبول من الرفاهية للطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل من أفراد المجتمع عن طريق توفير الاحتياجات الأساسية لهم من غذاء ومسكن وصحة وتعليم وعمل وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا كان هناك من السياسات ما يضمن الالتزام والوفاء بها، وهو ما سنبرزه من خلال عرضنا لانعكاسات سياسة دعم الأسعار كسياسة كان الهدف من واء اعتمادها تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع في الجزائر.

ب. الانعكاسات:

تؤكد الخبرة الدولية على أنه لتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية يستلزم أن تكون سياسة الدعم المطبقة تصاعدية لصالح الفقراء بمعنى أن يتحصل أفقر 40% من الأسر على نسبة تتراوح ما بين 50% إلى 80% من القيمة الكلية للدعم (حلمي، 2005، صفحة 15). غير أنه هناك أدلة وحجج عديدة تدل على تحيز سياسة الدعم لصالح الأغنياء على حساب الفقراء فعلى العموم تستفيد الأسر مرتفعة الدخل من الدعم المتاح لجميع المواطنين بدون تحديد للكميات الممكن شراؤها أكثر من الأسر ذات الدخل المحدود نظرا لقدرة الأولى على شراء كميات أكبر من السلع والخدمات المدعومة.

هذا ما يجعل فوائد توفير الطاقة بأسعار منخفضة غير حيادية تجاه محدودي الدخل والفقراء من المجتمع حيث تزيد معدلات استهلاك الطاقة جنبا إلى جنب مع زيادة مستويات الدخل وذلك بالنسبة لمعظم أنواع الطاقة بما في ذلك الكهرباء والغاز الطبيعي وأنواع الوقود المختلفة (ONS, mars 2014, p. 48). فدعم أسعار الطاقة يعيبه أنه ينطوي على قدر كبير من الاجحاف في حق فئات الدخل الضعيف والفقراء نظرا لأن معظم منافع الدعم تعود على الفئات الأكثر دخلا على حساب الفئات الأدنى دخل.

ففي دراسة حديثة كان الهدف منها إبراز تأثير برامج دعم أسعار الطاقة في مجموعة مكونة من 20 من الأنظمة الاقتصادية النامية أين توصلت إلى أن 97 دولار في المتوسط من أصل 100 دولار من دعم البنزين يذهب إلى الأربع فئات الأعلى دخلا في العينة في حين يذهب 3 دولار فقط في الواقع إلى الفئة الأقل دخلا والتي كانت هي المقصودة بالاستفادة من هذا الدعم في حين يستولي على النصيب الأكبر من هذا الدعم الفئة الأعلى دخلا والتي تأخذ لوحدها أكثر من 40 في المائة من قيمة الدعم (فتوح و القطيري، 2012، صفحة 32).

كذلك في المتوسط تحصل أغنى 20 في المائة من الأسر في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على ستة أضعاف (43 في المائة) مما يتحصل عليه أفقر 20 في المائة من الأسر (7 في المائة) من مجموع دعم منتجات الوقود حيث تتفاوت الآثار التوزيعية للدعم تفاوتاً كبيرا حسب طبيعة كل منتج فمثلا يعد توزيع منافع دعم البنزين الأكثر تنازلية (حيث تزداد منافع الدعم بازدياد الدخل). كذلك ثبت أيضاً عدم فعالية توجيه الدعم على الغاز الطبيعي والكهرباء حيث تحصل أفقر 20 في المائة من الأسر على 10 في المائة من دعم الغاز الطبيعي و9 في المائة من دعم الكهرباء (دعم الطاقة يفاقم اختلالات المالية العامة ويشوه توزيع الموارد، 2013). ورغم أن الفئات الأعلى دخلا هي المستفيد الأكبر من دعم الطاقة إلا أننا نجد امكانية تأثر ميزانية الأسر الفقيرة تأثرا شديدا بالارتفاع الحاد في أسعار الطاقة سواء بصورة مباشرة من خلال إلغاء الدعم أو بصورة غير مباشرة من خلال انخفاض الدخل الحقيقي بسبب ارتفاع أسعار المستهلكين، فعلى سبيل المثال يمكن أن يؤدي ارتفاع سعر اللتر الواحد من الوقود بمقدار 0.25 دولار إلى انخفاض الاستهلاك الحقيقي لأفقر 20% من الأسر بحوالي 5.5%، وهو ما يؤكد الحاجة الملحة للقيام بتدابير تخفيفية في حالة تبني الدولة إصلاح الدعم وذلك بهدف ضمان عدم تسببه في زيادة الفقر إن كانت هناك نية في تبني الحكومة لتدابير الاصلاح (كليمنتس، جانفي 2013، صفحة 20).

الشكلين المواليين يبرزان نصيب استهلاك الطاقة حسب شريحة الدخل من الخميس الأدنى (أفقر 20%) إلى الأعلى دخل (أغنى 20%) على مستوى العالم وفي الجزائر.

المصدر : (ONS, mars 2014), (IMF, 2016), (CLEMENTS ،2013, p.18)

الشكل (3): نصيب استهلاك الطاقة لأعلى وأدنى شريحة دخل على مستوى العالم سنة 2013 وفي الجزائر لسنة 2011

من خلال قراءتنا لأرقام الشكلين أعلاه نجد أن 20% من الأسر الأغنى في العالم (الخميس الخامس) تستهلك في المتوسط **ستة أضعاف منتجات الوقود المدعمة أسعارها** من 20% من الأسر الفقيرة الخميس الأشد فقرا (الخمس الأول). وهو نفس الشيء بالنسبة لحالة الجزائر نجد أن 20% من الأسر الأغنى في الجزائر (الخميس الخامس) تستهلك في المتوسط **ستة أضعاف منتجات الوقود المدعمة أسعارها** من 20% من الأسر الفقيرة.

3. الدراسة الميدانية

تأكيدا لما توصلنا إليه من نتائج من خلال تناولنا لبعض الدراسات السابقة وبخاصة الدراسة الاستقصائية التي قام بها الديوان الوطني للإحصائيات حول نفقات الاستهلاك ومستوى المعيشة للأسر الجزائرية سنة 2011 مستدلين بمستوى نفقات الاستهلاك لأغنى وأفقر 20 بالمائة من أفراد المجتمع؛ أردنا بدورنا القيام بدراسة استطلاعية على عينة من أفراد المجتمع موجهة للأشخاص المعيلين لعائلاتهم أو لأفراد أسرهم، بالاستعانة بالمواقع الالكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي بغرض استقصاءهم حول مجموعة من الأسئلة تخص موضوع الدراسة كما هو مبين في الملحق (استبيان الدراسة الميدانية) حيث تم الحصول على 500 من الردود بتاريخ 10 جوان 2018 أين قمنا باستغلالها بغرض إخراج نتائج كمية تمكننا من اختبار فرضية الدراسة القائلة بأن: **سياسة دعم أسعار الطاقة أكثر انحيازية للأغنياء منه للفقراء.**

1.3. تحديد حجم العينة:

في دراستنا هذه وبالاعتماد على **معادلة ستيفن ثامبسون لتحديد حجم العينة** (STEVEN K, 2012, p. 59) توصلنا إلى أن حجمها يجب أن لا يقل عن 384.14 مفردة بافتراض أن مجتمع الدراسة يتكون من 10 ملايين مفردة (عدد العائلات على المستوى الوطني حسب آخر الإحصائيات الواردة من طرف الوكالة الوطنية للإحصائيات بلغ 10 ملايين عائلة) هذا ما يعني أننا استوفينا شروط تحقق حجم العينة باعتمادنا في دراستنا هذه على عينة مكونة من 500 مفردة (عدد الأفراد أصحاب العائلات المستقصيين).

2.3. مكونات أداة الدراسة الميدانية

تتكون استبانة الدارسة من محورين أساسيين كما يلي:

- **المحور التعريفي** : وهو عبارة عن محور يتكون من سؤالين يتعلقان بالسمات الشخصية للمستجوبين من (أفراد العينة) أين جاءت الأسئلة كما يلي: (مكان الإقامة " ولاية الإقامة " وعدد أفراد الأسرة).
- **محور المتغيرة التابعة وهي متوسط الدخل الشهري** (للشخص الواحد أو أكثر الذين يقومون بإعالة الأسرة محل الاستقصاء).
- **محور المتغيرات المستقلة الدالة والمعبرة عن سياسة دعم الأسعار** ويحوي على عبارتين تعتبران كمتغيرات دالة تمكننا من قياس مقدار استفادة أفراد المجتمع محل الدراسة من **سياسة دعم الأسعار** أين تمكنا من تقدير المتغيرتين من خلال اعتمادنا على **النسبة المئوية لمتوسط الدخل الشهري لأفراد المجتمع المتعلقة بنفقاتهم الشهرية المخصصة لاقتنائهم مختلف المنتجات المدعمة أسعارها من طرف الدولة الجزائرية.**

3.3. صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبيان):

أ. **صدق الأداة:** للتأكد من قدرة الاستبيان على قياس لما وضع لقياسه تمت الاستعانة بنوعين من اختبارات الصدق وهي الصدق الظاهري بعرض الاستبيان على مجموعة أساتذة مختصين حيث كان الرد بالإيجاب، أما عن الاتساق الداخلي فقمنا بحساب معاملات الارتباط بيرسون بين محاور الاستبيان والتأكد من أن قيمها ذات معنوية ودلالة إحصائية، وذلك استنادا الى مخرجات برنامج SPSS ، فتوصلنا الى وجود اتساق داخلي بين العبارات.

ب. ثبات الأداة: لتحديد درجة الثبات تم تطبيق المعامل الشهير الفاكرونباخ، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن معدل ثبات الأداة كان اكبر من الحد المقبول (60%)، إذ بلغت قيمته 71 %، مما يدل على أن الأداة ستعطي نفس النتائج إذا ما تم استخدامها مرة أخرى مما يمنح لنا امكانية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.

ج. اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة: تم استخدام اختبار كولموجروف – سمرنوف لمعرفة ما اذا كانت البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا أم لا، حيث وجدنا أن القيمة الاحتمالية للاستبيان ككل كانت اكبر من 0.05، مما يدل على أن البيانات تتوزع حسب التوزيع الطبيعي وبالتالي وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.

4.3. اختبار فرضية الدراسة

سبق وان أشرنا الى أننا نريد اختبار بالقبول أو النفي فرضية الدراسة القائلة بأن : **سياسة دعم أسعار الطاقة أكثر انحيازية للأغنياء منه للفقراء.** إلا انه وبغرض اختبار هذه الفرضية سنعتمد على فرضية المقاربة التالية: **وهي التأكد من وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمعدل الإنفاق الشهري على المنتجات الطاقوية تعزى إلى الاختلافات في مستوى الدخل الشهري.**

من أجل التحقق من هاته الفرضية سنعتمد على اختبار تحليل التبيان الأحادي (Anova One Way) والذي تتمثل وظيفته في مقارنة متوسطات متغير كمي يسمى المتغير التابع مع كل فئة من فئات متغير عاملي واحد لأنه يهدف إلى دراسة أثر متغير مستقل واحد أو عامل واحد على متغير تابع؛ وهذا من خلال قراءتنا لنتائج مخرجات برنامج (spss) ثم قيامنا بعملية المقارنة بين قيمة مستوى المعنوية (sig) ومستوى الدلالة الأكثر شيوعا وهو (0.05) والتي ستساعدنا على الحكم بقبول أو رفض الفرضية الصفرية، فإذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ (sig ou P-value) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة فإننا سوف نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بذلك الفرضية البديلة؛ إلا أنه قبل كل هذا يجب علينا أولا اختبار شرط التجانس والذي يحقق لنا شروط استخدام طريقة تحليل التباين؛ ومنه لاختبار هذه الفرضية سنعتمد على مايلي:

- **الفرضية الصفرية (H0)** : **لا** توجد فروق معنوية بين مستوى الإنفاق الشهري على المنتجات الطاقوية تعزى إلى اختلافات في متوسط الدخل الشهري لأفراد العينة.
- **الفرضية البديلة (H1)** : توجد فروق معنوية بين مستوى الإنفاق الشهري على المنتجات الطاقوية تعزى إلى اختلافات في متوسط الدخل الشهري لأفراد العينة.

الجدول (4): اختبار تجانس التباين الخاص بالفرضية 01

اختبار ليفين	درجة الحرية 1	درجة الحرية 2	المعنوية
1.714	**3**	**497**	**0.193**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS)

من خلال هذا الاختبار الذي يهتم بدراسة التجانس بين المجموعات، وجدنا قيمة معنوية اختبار ليفين أكبر من 5% مما يدل على ان التباين محقق بين المجموعات.

أما مخرجات تحليل التباين فأعطت النتائج التالية:

الجدول (5): نتائج تحليل التباين الخاص بالفرضية 01

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية
مجموع مربعات الفروق بين المجموعات	69,733	4	17,183	29,169	,000
مجموع مربعات الفروق داخل المجموعات	298,649	495	0,589		
المجموع الكلي لمربعات الفروق	367,382	499			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS)

الاستنتاج: من خلال قراءتنا **لنتائج جدول تحليل التباين** والملاحظ فيه أن قيمة (**sig=0**.000) وبالتالي **نقبل الفرضية البديلة** التي تنص على أنه توجد فروق معنوية بين المستجوبين حول مستوى انفاقهم الشهري على المنتجات الطاقوية ومتوسط دخلهم الشهري وذلك عند مستوى دلالة (0.05)

تفسير نتيجة اختبار الفرضية:

يتبين لنا من خلال اختبارنا **لفرضية الدراسة وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين معدل الإنفاق الشهري على المنتجات الطاقوية تعزى إلى مستوى الدخل الشهري لأفراد العينة** وبالتالي قبول الفرضية الرئيسية والتي نصت **على أن سياسة دعم أسعار المنتجات الطاقوية أكثر انحيازية للأغنياء منه للفقراء.**

4. الخاتمة:

تحقق سياسة دعم أسعار المنتجات الأساسية في الجزائر جملة من الاهداف لعل من أهمها توفير هذه المنتجات لأفراد المجتمع من ذوي الدخل الضعيف والفقراء بأسعار مناسبة بهدف توفير الحد الادنى من احتياجاتهم الضرورية والرفع من مستوى رفاهيتهم إلا ان هذه السياسة المطبقة بصفتها الحالية يطغوا عليها الجانب السلبي عن الايجابي وبخاصة تلك السياسة المتعلقة بدعم أسعار المنتجات الطاقوية كونها تعتبر من ضمن أهم بنود الدعم التي تخل بمبدأ العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية نظرا لاستهلاكها لمخصصات مالية كبيرة كان بالإمكان تخصيصها لبرامج أخرى تتسم بالفعالية والكفاءة لصالح الطبقات الهشة من المجتمع.

من خلال ما تناولنه في هذه الدراسة في شقيها النظري والتطبيقي بالإضافة الى نتائج الدراسة الميدانية التي تم التوصل اليها باستقصائنا لآراء عينة مكونة من 500 أسرة والتي من خلالها تم اثبات تحيز سياسة دعم الطاقة المطبقة بصفتها الحالية في الجزائر لصالح الأغنياء على حساب الفقراء نظرا لوجود تزايد في معدلات استهلاك الطاقة تتماشى جنبا إلى جنب مع الزيادة في مستويات الدخل وذلك بالنسبة لمعظم أنواع الطاقة المختلفة مما سمح لنا بالقول بان هذه السياسة تنطوي على قدر كبير من الاجحاف في حق فئات الدخل الأدنى والفقراء وأن معظم منافعها تؤول للفئات الأكثر دخلا على حساب الفئات الأدنى دخلا مما يستوجب على الحكومة الحالية البحث في سبل وآليات بديلة بانتهاج سياسات توزيعية تتوافق مع شروط العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية.

❖ **نتائج الدراسة التطبيقية:**

بناءًا على ما تقدم يمكننا القول أنّ سياسة دعم أسعار الطاقة تساهم وبصفة كبيرة في تكريس الظلم الاجتماعي بين أفراد المجتمع بتحيزها لصالح الأغنياء على حساب الفقراء، وبالتالي تتأكد فرضية الدراسة التي تم الاستناد عليها : **سياسة دعم الطاقة المطبقة بشكلها الحالي في الجزائر أكثر انحيازية للأغنياء منه للفقراء.**

5. النتائج والتوصيات:

ان دراستنا لإشكالية سياسة دعم أسعار الطاقة في الجزائر سمحت لنا بالخروج بعدة نتائج وتوصيات تخص الدول الداعمة لأسعار الطاقة عامة والجزائر خاصة والتي سنذكر كلا منها على حدى فيما يلي:

1.5. النتائج:

1- تعتبر سياسة دعم الطاقة المطبقة بصفتها الحالية في الجزائر من بين السياسات التي تكرس مبدأ اللاعدالة اجتماعية وبالتالي أصبحت تساهم في زيادة الظلم الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

2- إن مخصصات دعم أسعار الطاقة في الجزائر أصبحت تثقل كاهل الموازنة العامة للدولة خاصة في ظل الظروف اللراهنة وبالتالي أصبح لزاما على الحكومة الحالية البحث في سياسات أخرى تكون أقل تكلفة وأكثر فعالية ومساند للفقراء وأصحاب الدخل المحدود.

2.5. التوصيات:

أ- صياغة إستراتيجيات لتحسين وترشيد نظم الدعم الحالية لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وخاصة تلك المتعلقة بقطاع الطاقة.

ب- تعزيز القدرات المحلية للدولة في مجالات الطاقات البديلة والمتجددة من خلال زيادة مستويات الاعتماد على مصادر مكملة بما يحول دون ارتفاع مخصصات دعم الطاقة التي تثقل كاهل الدولة.

ت- تحسين مستويات كفاءة استخدام الطاقة في الدولة باعتبار الجزائر من بين الدول التي تدعم أسعار الطاقة بصفة كبيرة

ث- البحث عن آليات بديلة لإعانة الطبقات الهشة والمستحقين فعلا للدعم بهدف تضمين عدم تضرر هذه الفئة من المجتمع جراء تسعير أسعار المنتجات الطاقوية بأسعارها الحقيقية.

المراجع العربية :

كتب:

- بسام فتوح ولورا القطيري، 2012، **دعم الطاقة في العالم العربي**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الانسانية العربية، سلسلة أوراق بحثية.
- صلاح أحمد هاشم، 2005، ***العدالة والمجتمع المدني :حالة مصر*** ، دار الكتاب العربية، مصر، 276صفحة.
- كليمنتس بينيدكت وآخرون، 2013، ***إصلاح دعم الطاقة :الدروس المستفادة والانعاكاسات***، صندوق النقد الدولي. 83 صفحة.

مقالات:

- أمنية حلمي، 2005، ***كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر***، *ورقة عمل رقم 105، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مصر، 36 صفحة.*

تقارير:

- ابراهيم موسى الورد، 2016، ***الآثار الاقتصادية والاجتماعية لرفع الدعم عن المشتقات النفطية***، http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/023.htm [تاريخ الوصول 05 06 2018].
- عبدالرحمان الحديدي ,2019، ***قراءة في مفهوم العدالة الاجتماعية :تأصيل نظري***، المركز العربي الديمقراطي، https://democraticac.de/?p=59997 [تاريخ الوصول 27 09 2019].
- صندوق النقد الدولي، 2016، ***إصلاح دعم الطاقة :مذكرة موجزة*** [En ligne] https://www.imf.org/external/arabic/np/fad/subsidies/pdf/notea.pdf [Accès le 15 03 2017]
- جريدة العرب الاقتصادية الدولية، الصادرة بتاريخ 2013/04/04، عنوان المقال: ***دعم الطاقة يفاقم اختلالات المالية العامة ويشوه توزيع الموارد*** [En ligne] . Available at: : http://www.aleqt.com/2013/04/04/article_744613.html [Accès le 12 04 2016].

موقع الكتروني

- وزارة التجارة، 2017، *أسعار الخدمات المقننة* [En ligne] . Available at: https://www.commerce.gov.dz/ [Accès le 19 05 2018].

المراجع الأجنبية:

Book

- *CLEMENTS benedict and others, 2013.* ***Energy subsidy reform: lessons and implications****, international monetaru fund, 194 page.*
- *OECD, 2014.* ***Energy subsidies and climate change in kazakhistan****, final draft report, Organisation for Economic Co-operation and Development, 92 page*
- *STEVEN K, Thompson, 2012.* ***Sampling****. new jersy, john wiley and sons inc hoboken.*

Rapport

- *IMF, 2016.* ***Algeria selected issues****, Report No. 16/128, 67 page*

- *ONS, mars 2014.* ***Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011: dépenses de consommation des ménages algériens****,office nationale des statistique.*

Data web site

- *DGPP, 2017.* Direction Générale de la Prévision et des Politiques*, minister des finances, [En ligne] Available at: http://www.dgpp-mf.gov.dz/ [Accès le 15 06 2018]*.
- IMF, 2015. *Subsidies data.* [En ligne] Available at: www.imf.org/external/np/fad/subsidies/data/codata.xlsx [Accès le 18 06 2017].
- globalpetrolprices. (2019, 09 29). Récupéré sur https://fr.globalpetrolprices.com/Venezuela/gasoline_prices/ [Accès le 29, 09 2019].

الملاحق

الملحق (1) :

استبيان الدراسة الميدانية

المحور التعريفي

- **ولاية الإقامة:**.....
- **عدد أفراد الأسرة** .....

محور المتغيرة التابعة

- **متوسط الدخل الشهـري:**
  - أقل من 18000 دج
  - من 18000 إلى 36000 دج
  - من36000 إلى 72000 دج
  - من 72000 إلى 108000 دج
  - أكثر من 108000 دج

- **معلومة: تدعم الدولة الجزائرية مجموعة من المنتجات الأساسية ذات الاستهلاك الواسع كما هو موضح في الجدول التالي:**

المنتجات المدعمة أسعارها	المواد الغذائية (حبوب، حليب، سكر، زيت غذائي).	غاز البوتان للإستعمال المنزلي	الوقود (البنزين، الديزل، الغاز المميع)	الكهرباء	الماء

محور المتغيرات المستقلة

- **ما هو معدل إنفاقك الشهري على المنتجات الموضحة في الجدول الموالي؟**

المنتجات	**قيمة الإنفاق (بالدينار الجزائري)**
المواد الغذائية : (حبوب، حليب، سكر، زيت غذائي).	o **أقل من 6000دج** o **من 6000دج إلى 9000دج** o **أكثر من 9000**
المنتجات الطاقوية : الوقود (البنزين، الديزل، الغاز المميع)، **غاز البوتان للاستعمال المنزلي والكهرباء**	o **أقل من 5000دج** o **من 5000دج إلى 10000دج** o **أكثر من 10000دج**